

دولة حديثة ... عماد
أداتها العلم ... وجهتها



تاريخ العرض

2024/08/03

عرض بعنوان "أضواء على الإستثمار الزراعي الليبي
في إفريقيا، "دولة مالي حالة دراسية"

تقديم

د / أبو القاسم عامر

أضواء على الاستثمار الزراعي الليبي في افريقيا (دولة مالي حالة دراسية)

إعداد

د / ابو القاسم عامر
جامعة سبها

E Mail: abo.saidy@sebhau.edu.ly

(رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
اخْلُ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي)
صدق الله العظيم

تمهيد:-

ظهر الاستثمار الليبي بالقارة الإفريقية بشكل منظم في السبعينيات القرن الماضي عندما لاحظت الدولة الليبية أن الأموال التي تدفع إلى بعض الدول الإفريقية لغرض إنشاء بعض المشروعات الاستثمارية والخدمية التي يفترض أن تعود على الاقتصاد والحياة العامة بتلك الدول وعلى المواطنين بالمنفعة وخلق فرص عمل على عين المكان للمواطن المحلي وتحد من تدفق الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وما يصاحبها من المحظورات شرعا وقانونا ونقل الأمراض الفتاكة والفساد بجميع صورته ، فقد تبين أنه لا يتم توظيف تلك الأموال من أجل السبب الذي صرفت من أجله ، فقررت الدولة الليبية أنا ذاك أن تقوم بنفسها بتلك المهمة حيث تم الاتفاق مع بعض الدول الإفريقية على إنشاء شركات مشتركة حكومية (51%) للجانب الليبي و (49%) للجانب الأفريقي .

وهذه النسبة تطبق على المساهمة المالية وكذلك على طريقة الإدارة بمعنى توزيع الوظائف الرئيسية بكل شركة بالطريقة الآتية:-

رئيس مجلس الإدارة : من الجانب الليبي.
المدير العام المساعد : من الجانب الليبي.
المدير المالي : من الجانب الليبي

نائب رئيس مجلس الإدارة : من الجانب الإفريقي.
المدير العام : من الجانب الإفريقي.
المدير الفني : من الجانب الإفريقي.

ومن أهم مميزات الشركات المشتركة الحكومية أنها تتمتع بكافة المميزات التي تتمتع بها الشركات المملوكة للدولة مقر الشركة من الإعفاءات الجمركية، إعفاءات من الضرائب على الدخل، الإعفاءات من رسوم التسجيل و الإعفاءات على الأرباح.....الخ.

وقد تم الاتفاق بين ليبيا وبعض الدول الإفريقية كل على حدى بأن
تدفع ليبيا مساهمتها في صورة أموال وتدفع الدول الإفريقية نصيبها
او حصتها على هيئة أصول عينية (أراضي ، مباني، منشآت،
الآلات، و ما في حكمها) على قاعدة بأن الجانب الإفريقي لا يملك
الأموال اللازمة لدفع نصيبه في صورة أموال .

ومن ابرز عيوب هذه المشاركة ان الدولة الليبية لا تملك اتخاذ القرار بمفردها ولا تستطيع التصرف حسب ما تراه مناسب وتخضع الشركة المشتركة للروتين الإداري والمالي المعتمد من طرف الدولة مقر الشركة كما تخضع الشركة للقانون المالي الاستثماري للدولة المقرر.

ومع بداية سنة 1978 / 1979م ثم إنشاء عدة شركات مشتركة مع بعض الدول الإفريقية في النشاطات الاقتصادية المختلفة نذكر منها:-

- 1- مجال الإنتاج الزراعي والحيواني.
- 2- مجال الصيد البحري.
- 3- مجال الاتصالات.
- 4- مجال صناعة الأخشاب.
- 5- مجال التعدين.
- 6- التجارة والخدمات.
- 7- الفنادق والسياحة والعقارات.
- 8- المجال المالي والمصرفي.
- 9 - المجال النفطي.
- 10- مجالات أخرى

وقد مرت التجربة الليبية في الاستثمار بالقارة الإفريقية إلى 3 مراحل:-

المرحلة الأولى:-

حيث تولت الدولة الليبية نفسها القيام بالمهمة الاستثمارية.

المرحلة الثانية:-

أنشئت الدولة الليبية شركة استثمارية تحت اسم

(الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية)

تولت هذه الشركة إدارة جميع الاستثمارات الليبية الخارجية في جميع أنحاء العالم بما فيها القارة الإفريقية وفي جميع النشاطات ومع تعاظم النشاط الاستثماري صدر قرار بإنشاء شركة تتولى الاستثمار في القارة الإفريقية تحت اسم:-

(الشركة العربية الليبية للاستثمارات الإفريقية) وهي متخصصة فقط في الاستثمار الأفريقي في جميع النشاطات وخاصة النشاطات الإنتاجية و التنمية.

المرحلة الثالثة:-

لا اعتبارات المصلحة العامة قررت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الأفريقية إيقاف النشاط الزراعي في القارة الأفريقية على مراحل وحسب ما تقتضيه الظروف وتم تصفية وحل أغلب الشركات الزراعية التي أنشأت في تلك الفترة.

التجربة الليبية الأولى في مجال
الإنتاج الزراعي والحيواني
((الاستثمار المشترك بين ليبيا و الدولة الافريقية المقرر))

في بداية سنة 1978 أنشأت الدولة الليبية عدة شركات زراعية مشتركة في بعض دول غرب أفريقيا ونذكر منها علي سبيل المثال

SONAL 1- الشركة الليبية النيجيرية للإنتاج الزراعي والحيواني

SOTAL 2- الشركة الليبية التوفولية للإنتاج الزراعي والحيواني

SOLIMA 3- الشركة الليبية المالية للإنتاج الزراعي والحيواني

SOLIBA 4- الشركة الليبية البنينية للإنتاج الزراعي والحيواني

وغيرها الكثير في بعض الدول الإفريقية

وكنموذج نأخذ الشركة العربية الليبية النيجيرية للإنتاج الزراعي والحيواني.

SONAL

الشركة العربية الليبية للإنتاج الزراعي والحيواني **SONAL** شركة زراعية
مشاركة بين ليبيا وجمهورية النيجر (51%) مملوكة للدولة الليبية و (49%)
مملوكة لدولة النيجر.

- 1- رئيس مجلس إدارة من الجانب الليبي.
- 2- نائب المدير العام من الجانب الليبي.
- 3- المدير المالي من الجانب الليبي.

والجانب النيجري:-

- 1- نائب رئيس مجلس الإدارة.
- 2- المدير العام.
- 3- المدير الفني.

دفعت ليبيا نصيبها من رأس المال كاملا مع بداية الأعمال كما قامت دولة النيجر بمنح الشركة بعض الأصول الثابتة وهي

1- قطعة ارض مساحتها 1500 هكتار على ضفاف بحيرة تشاد وهي مخصصة لزراعة الدرة الصفراء والدرة الرفيعة على نظام الري بالمد والجزر .

2- قطعة أرض مساحتها 200 هكتار على ضفاف نهر النيجر لزراعة الأرز وأشجار المانجو.

3- قطعة أرض مساحتها 70 هكتار على بعد 50 كم من مدينة نيامي العاصمة خصصت لإقامة مزرعة لتربية دواجن اللحوم.

4- قطعة أرض مساحتها 30 هكتار مخصصة لتسمين الأغنام والأبقار و تسويقها.

بالإضافة إلى بعض النشاطات التجارية مثل تجميع محصول الأرز والدرة وإعادة بيعها في الأسواق للدول المجاورة والأسواق المحلية

وقد عملت الشركة منذ 1978 حتى 1989 وقد حققت بعض النتائج المقبولة ولم تحقق أي خسائر إلا في السنوات الأخيرة على اثر ذلك قررت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الإفريقية حل الشركات الزراعية لأنها لا تحقق العائد المجزي المنتظر بالمقارنة مع باقي النشاطات ، وكما هو معلوم للجميع وفي جميع أنحاء العالم فإن النشاط الزراعي يحتاج إلى رعاية و صبر حتى يحقق العائد الاقتصادي المرضي.

واستمرت الشركة الليبية للاستثمارات الافريقية في مزاولة النشاطات المذكورة سابقا والمتمثلة في الاتي:-

- الاستثمار العقاري.
- الاتصالات.
- الفنادق.
- التعدين.
- الخدمات والتجارة.
- الخدمات النفطية.
- خدمات النقل الجوي.
- خدمات النقل البحري.
- خدمات النقل البري.

((دولة مالي حالة دراسية))

نبذه موجزة عن الاستثمار الليبي غير الزراعي في دول مالي كمدخل للموضوع

- الاستثمار الفندقي
 - الاستثمار في مجال النفط.
 - الاستثمار الخاص.
 - الخدمات المصرفية.
 - نشاطات جمعية الدعوة الإسلامية.
 - المساعدات العقارية.
- فندق الصداقة – باماكو
علاق الاستثمار الليبي – العلامة البارزة بياماكو
مصدر فخر وعز لكل ليبي



الاستثمار المنفرد 100% ليبي / في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني

وفي سنة 2006 في إطار الأمن الغذائي الإفريقي عرضت جمهورية مالي على ليبيا تخصيص قطعة أرض مجانية على ضفاف نهر النيجر حيث الوفرة المائية والتربة الرسوبية الخصبة الصالحة لزراعة اغلب المحاصيل الزراعية ، وقد اشترطت ليبيا ان تكون الأرض ((خالية من العوائق)) وهو شرط في غاية الأهمية و وافقة دولة مالي على هذا الشرط.

وصف الموقع:-

وهي قطعة ارض مساحتها 100.000 هكتار تقع علي ضفاف نهر النيجر والموقع بالتحديد دلتا نهر النيجر التي تقدر مساحتها **1.000.000** ((مليون هكتار)) مستغل منها حوالي **80.000 هكتار** فقط من طرف القطاع الخاص تحت إدارة ديوان دلتا نهر النيجر **Office du Niger** الذي يشرف على إعداد الأرض للزراعة وتوزيع المياه بين الفلاحين يبعد هذا الموقع حوالي 480 كيلو متر شمال شرق مدينة باماكو العاصمة.

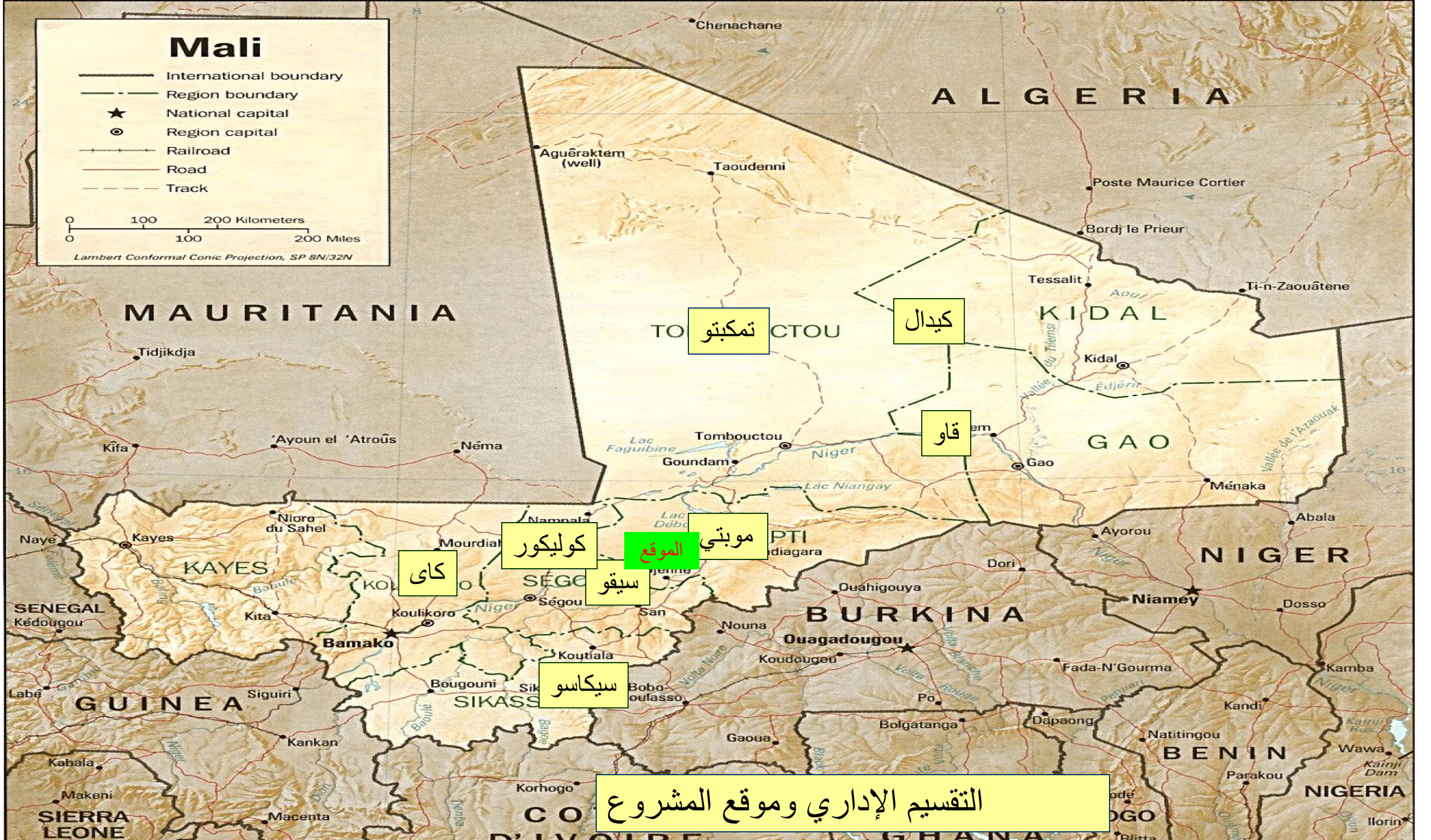
هذه المنطقة ذات تربة رسوبية خصبة وذات وفرة مياه كبيرة جداً.

Mali

- International boundary
- Region boundary
- National capital
- Region capital
- Railroad
- Road
- Track

0 100 200 Kilometers
0 100 200 Miles

Lambert Conformal Conic Projection, SP 8N/32N



التقسيم الإداري وموقع المشروع

بداية منطقة المشروع

فتحة تغذية المشروع

بوابة تغذية المشروع

MIO

Markala

وتعتبر المنطقة ذات نشاط زراعي مميز وتحظى من طرف جمهورية مالي باهتمام خاص كما تحظى باهتمام من جميع المؤسسات التي تنشط في المجال الزراعي والحيواني في غرب أفريقيا لا وبل من طرف القارة الأفريقية بشكل عام وتقع هذه المنطقة تحت نظر العديد من الدول التي تهتم بالدخول للفضاء الأفريقي من باب التنمية والتعاون والاستثمار.

خط سير نهر النيجر من هضبة غينيا الى المحيط بطول 4200 كم



وبعد إجراء دراسات الجذوة الفنية الاقتصادية تبين أن الموضوع
يتمتع بكل معايير النجاح.
بناءً على هذه الدراسة تبنت الشركة الليبية للاستثمارات الإفريقية
الموضوع وانطلقت الأعمال مع بداية 2008 بالخطوات التالية:-

استكمال الدراسات الفنية والمتمثلة فى الأتى:-

- دراسات التربة التفصيلية.
- الدراسات البيئية والاجتماعية.
- الدراسات الجيوفيزيائية.
- الدراسات الهيدرولوجية.
- الدراسات الزراعية والمحاصيل المناسبة.
- دراسات للثروة الحيوانية.
- دراسات منظومات المياه.
- الدراسات المناخية.
- الدراسات الوجدسية .
- الإحصاء سكاني خاص بالقوة العاملة.

دراسات التربة

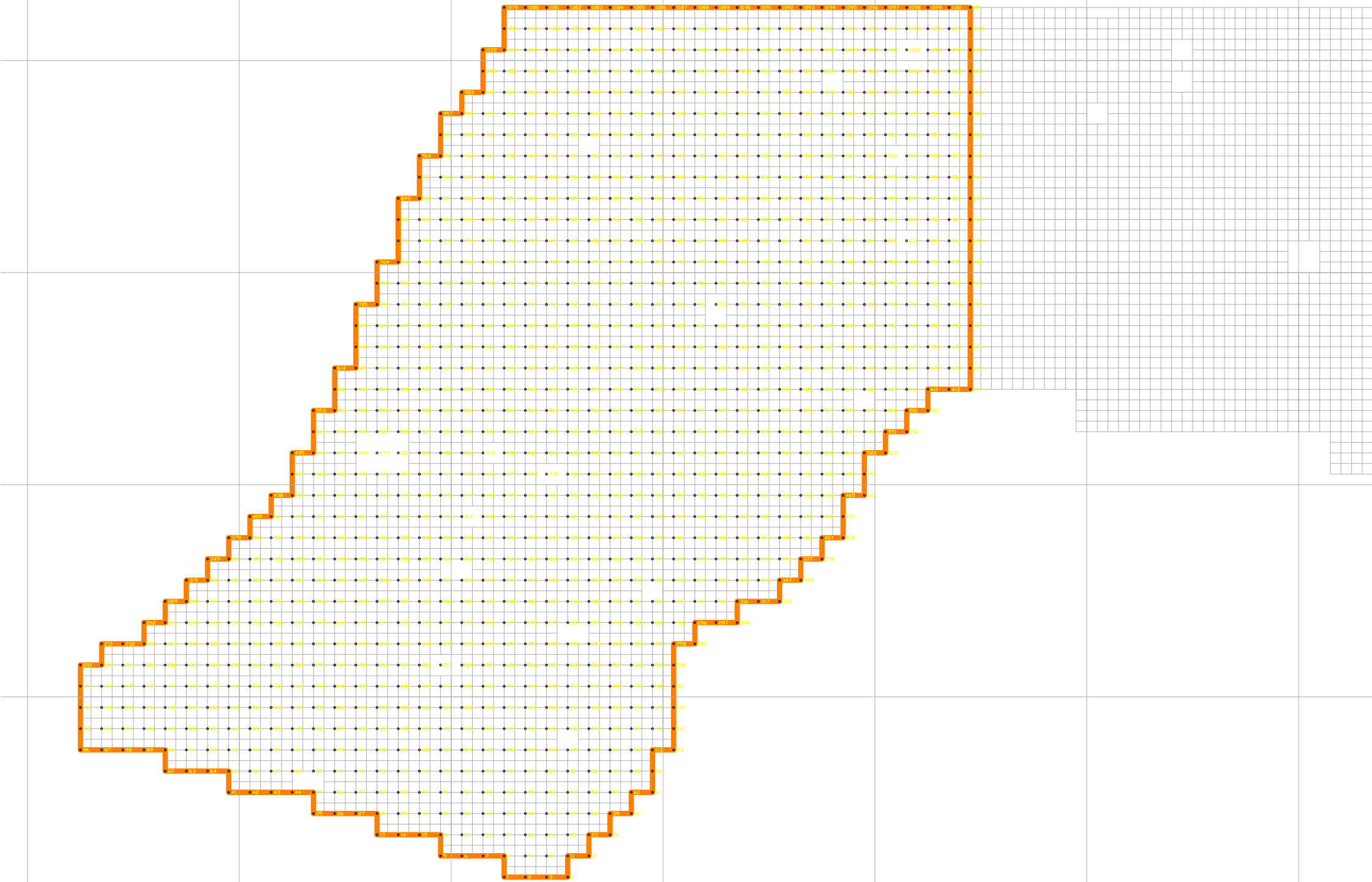
انتهت دراسات التربة والمساحة لمساحة 25.000 هكتار
بمقياس رسم 1:25.000

عدد القطاعات المراقبة 1101 قطاع

عدد القطاعات الممثلة 100 قطاع

عدد القطاعات العميقة (3 أمتار) 10 قطاعات

عدد العينات للتحاليل الأربعة الأساسية 5291



تم تكليف مكتب دراسات متخصص لإعداد دراسة لإنشاء قناة لنقل المياه وتنفيذ طريق معبد محاذي لها بطول 40 كم لكل من القناة والطريق استغرقت الدراسة 6 شهور.

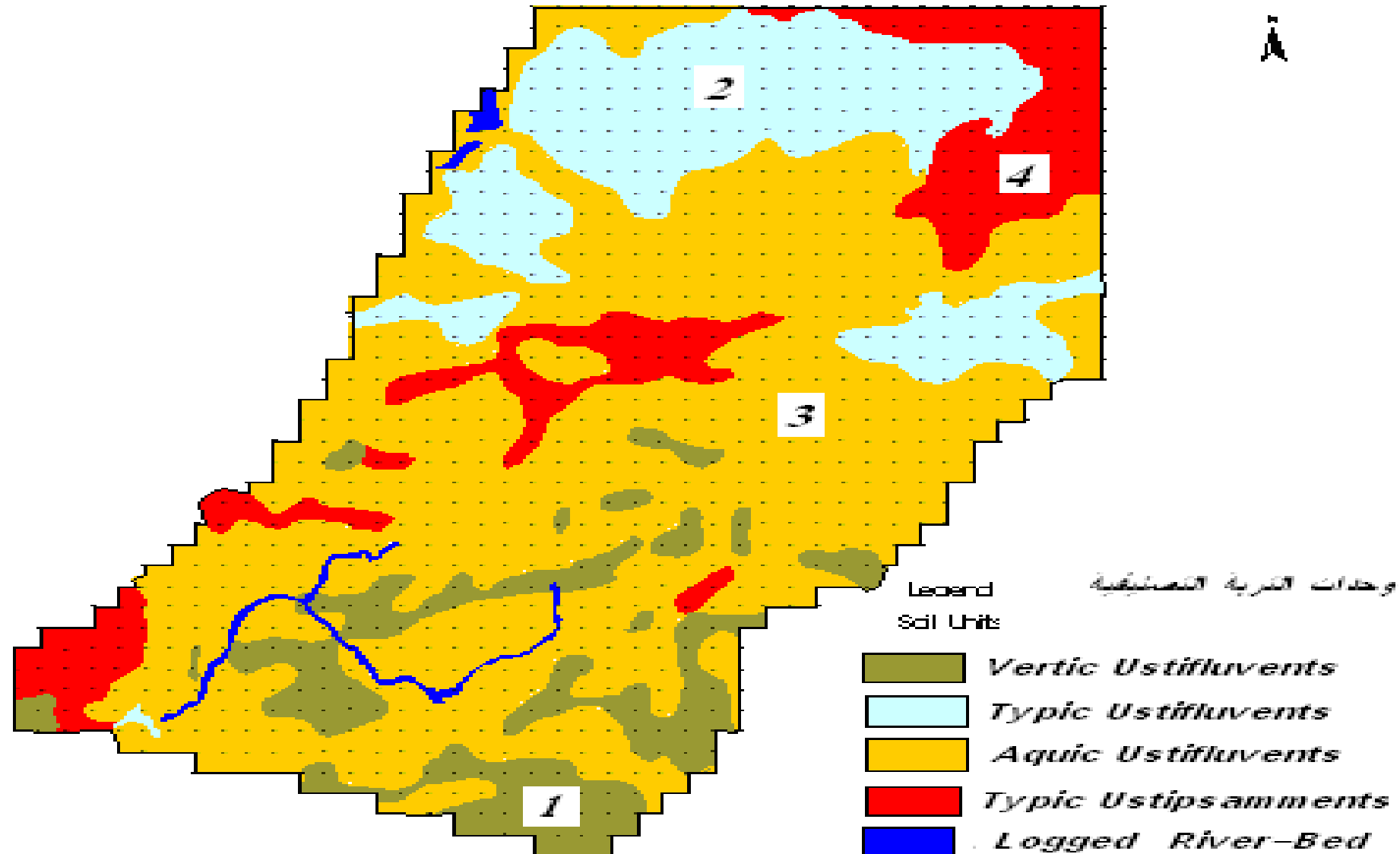
بدأت تنفيذ أعمال القناة والطريق في يناير 2009 وانتهت جميع الأعمال وتم استلام القناة والطريق بنهاية شهر ابريل 2010م

قطاع ممثل للوحدة التصنيفية Aquic Haplustalfs





تصنيف التربة Classification du sol



Le profile du sol



Visite de terrain avec les experts chinois



Bassin de réserve d'eau à Kolongtom





Malibya

ماليبييا

الشركة الليبية المالية الزراعية



مشروع انشاء قناة و طريق لمسافة 40 كم في
منطقة ماسينا

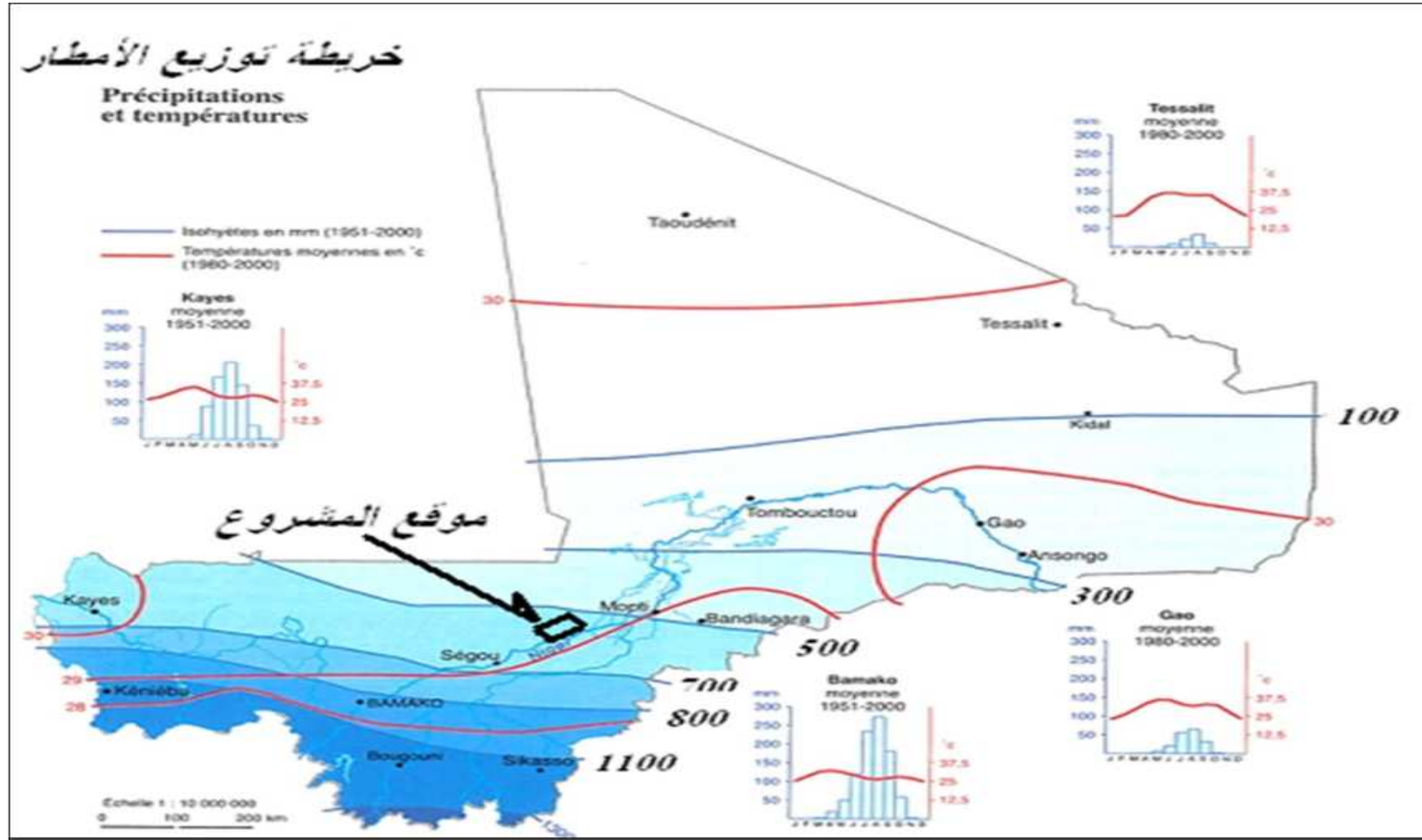
1- مقدمة

تعد مالي دولة مترامية الاطراف حيث تبلغ مساحتها 1,240,000 كم²

تعداد سكان دولة مالي هو 14,000,000 نسمة حيث ان 90% من السكان يعيش في الجزء الجنوبي من البلاد.

يمر بجنوب البلاد نهرين رئيسيين يوفران المياه للبلاد و هما نهر النيجر و نهر السنغال

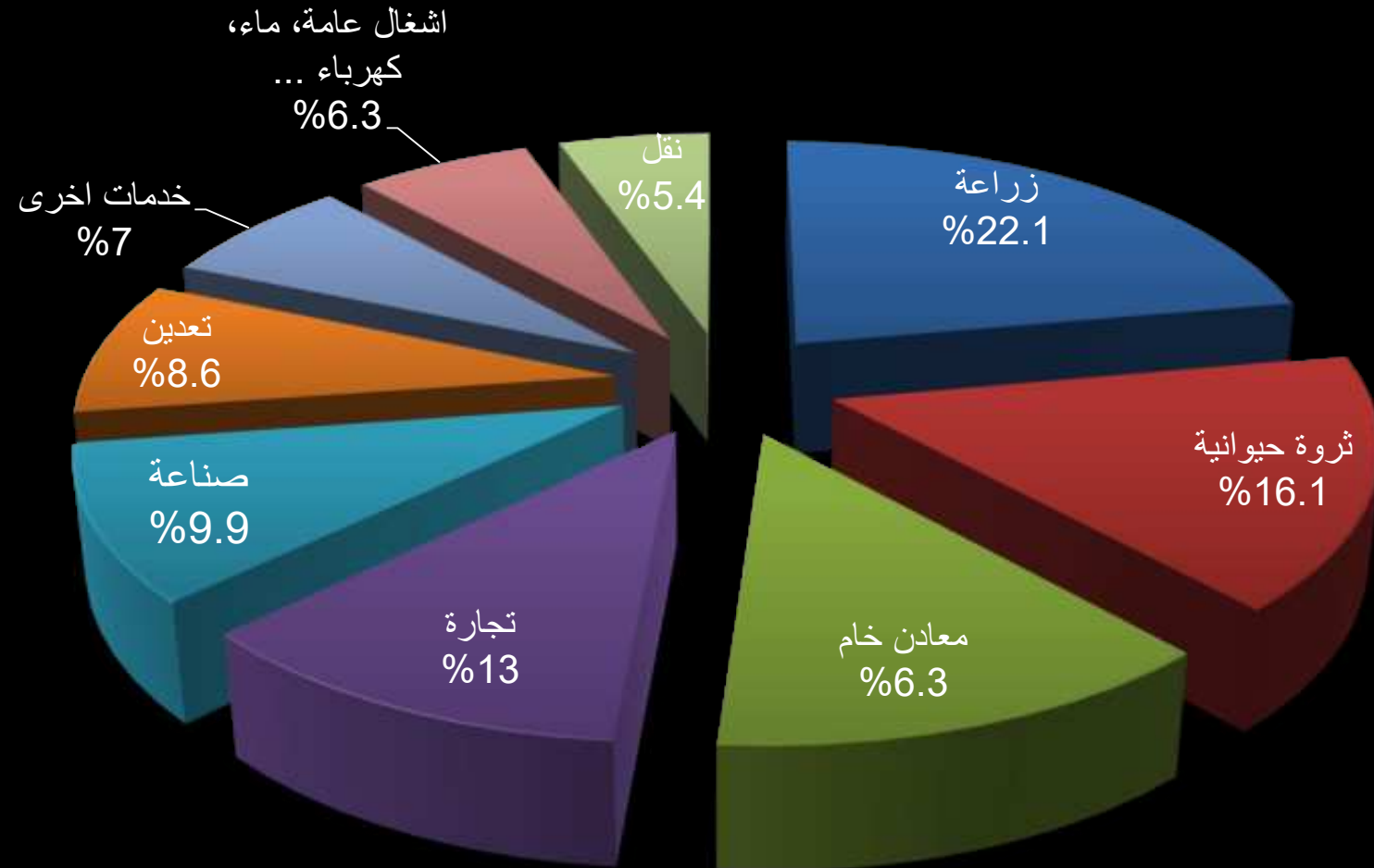
تنقسم دولة مالي الى 8 محافظات 5 منها في الجنوب حيث الكثافة السكانية العالية ، التربة الخصبة والوفرة المائية و3 في الشمال بكثافة سكانية قليلة وموارد اقل



يشتغل 73% من القوة العاملة بالزراعة و التي تمثل 22% من الناتج القومي و تعتمد معظم الزراعات على الري من نهر النيجر ، و تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة مساحة قدرها 11 مليون هكتار المستغل منها 2,5 مليون هكتار فقط. من اهم الزراعات الرئيسية في دولة مالي هي: الارز، الذرة ، الفول السوداني، قصب السكر ، القطن والفواكه ...الخ

يقدر عدد الماشية ب7,7 مليون من الأبقار ، 8,5 مليون من الأغنام و 12 مليون من الماعز. والمجموع حوالي 28.2 مليون رأس.

توزيع الناتج القومي



2- أهداف المشروع

يهدف المشروع الى شق قناة بطول 40 كم لتوصيل مياه الري من المصدر الى الارض الخاصة بالمشروع.

إقامة المنشآت اللازمة للتحكم في المياه.

كذلك انشاء طريق بمحاذاة القناة بنفس الطول وذلك للوصول الى ارض المشروع.

أ- قناة التوصيل

- شق قناة بتصريف 210 م³/ث من قرية كولونجو الى الكيلو 18.5
- انشاء قناة توصيل بتصريف 130 م³/ث من الكيلو 18.5 حتى نهاية المشروع

رقم	النوعية	الكيلومتر	التصريف	عرض القاع
مأخذ 1	قناة ترابية	18.5-0.0	210 م ³ /ث	120 م
مأخذ 2	قناة ترابية	40.0-18.5	130 م ³ /ث	54 م

ب- الطريق

كذلك انشاء طريق بمحاذات القناة بنفس طولها (40 كم).
الطريق مغطى بالبيتومين ثلاثي الطبقات.

عرض الطريق	9م
عرض البيتومين	7م
الجوانب	2م
سمك طبقة الاساس	25سم



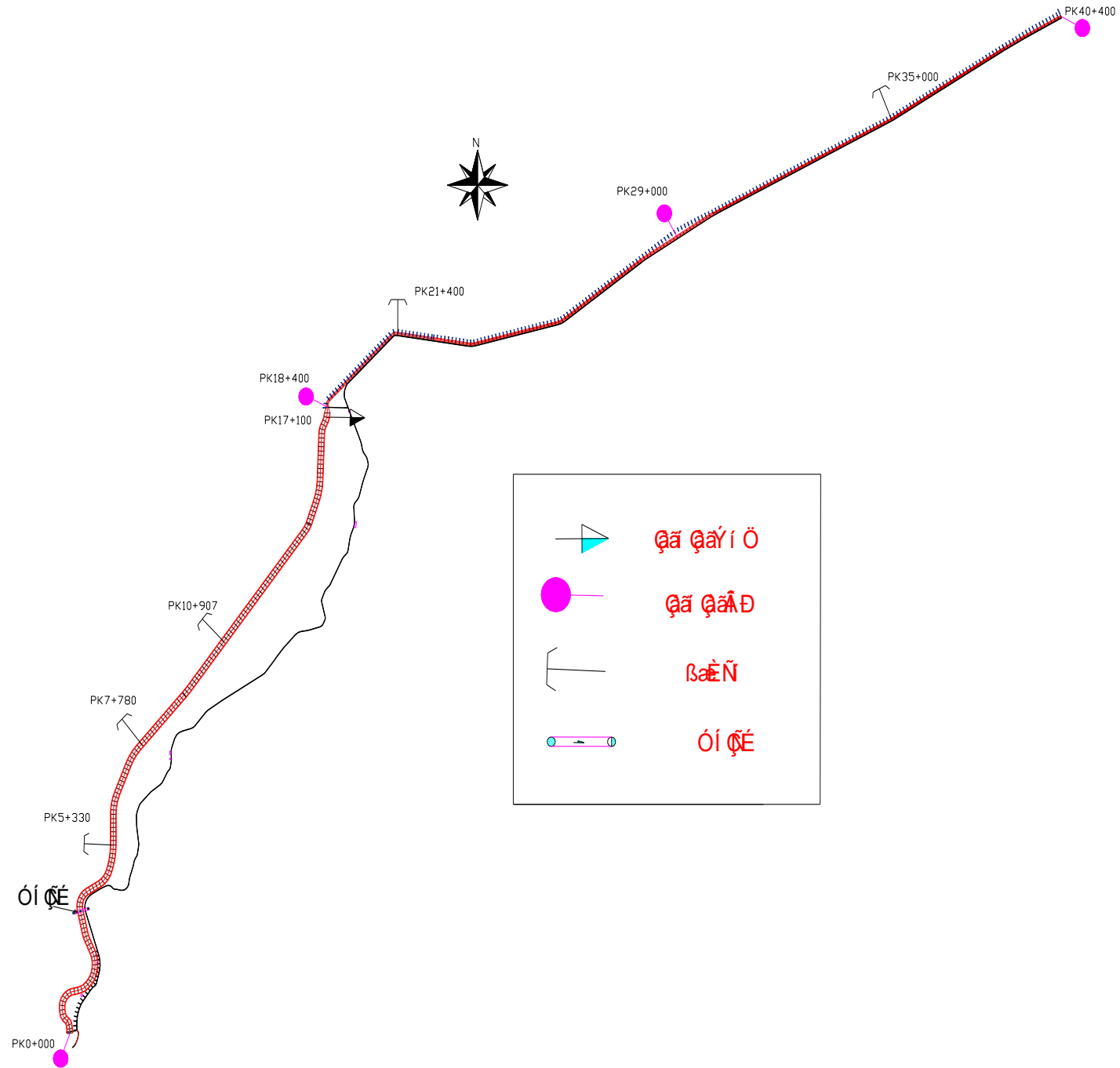
4- الكباري

تنفيذ 5 كباري لخدمة اهالي القرى المجاورة



5 مفيض المياه

تنفيذ مفيض مياه على القناة عند الكيلو 17+100



6- كميات اعمال المشروع

الكمية	الوحدة	الاعمال الرئيسية
7,500,000	م3	اجمالي كميات الحفر
3,500,000	م3	اجمالي كميات الردم
15,000	م3	اجمالي كميات الخرسانة المسلحة
285,000	م2	اجمالي اعمال الاسفلت

بعض الصور للمشروع



اعمال الطرق



اعمال الطرق



اعمال الطرق



اعمال القناة



اعمال القناة



اعمال القناة



المنشآت الصناعية



المنشآت الصناعية



المنشأة الصناعية



المنشأة الصناعية





Le Barrage de Markala



Bref historique de l' Office du Niger

م	التاريخ	البيان
1	1932	إنشاء ديوان دلتا نهر النيجر
2	1934 – 1947	إنشاء سد مركلة لحجز المياه خلفه بطول 816م وعدد 488 صمام
3	1961 / 5 / 19	تأميم ديوان دلتا نهر النيجر
4	1962	توطين زراعة قصب السكر للمرة الأولى
5	1970	التخلي عن زراعة قصب السكر في دلتا نهر النيجر
6	1978	مائدة مستديرة لتطوير الديوان بمعية الشركاء الممولين
7	1994	إعادة هيكلة الديوان بمساعدة شركاء التنمية





تزامننا مع بداية أعمال تنفيذ القناة الطريق المحاذي لها تم توقيع عقد للقيام بالدراسات الموقع المخصص لإقامة مشروع (100.000) هكتار وتم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل وهي كما يلي:-

المرحلة الأولى 25.000 هكتار

المرحلة الثانية 50.000 هكتار

المرحلة الثالثة 25.000 هكتار

كما تم تقسيم المرحلة الأولى (25000) هكتار إلى 3 أقسام وهي:-

القسم الأول 12.000 هكتار.

القسم الثاني 8.000 هكتار.

القسم الثالث 5.000 هكتار.

وقد قام المكتب الاستشاري بتسليم الدراسات كاملة ومعتمدة من الجهات
المخولة بذلك من جمهورية مالي وتم إحالتها إلى الدولة الليبية في انتظار
تحويل المبالغ المطلوبة لتنفيذ المشروع.

محطة ضاحية / كوكري لتجارب أصناف الأرز

خصصت حكومة جمهورية مالي لليبيا قطعة ارض مساحتها 28 هكتار بضاحية كوكري القريبة من منطقة المشروع والتي تقع بمنطقة ماسينا الغربية وتتمتع هذه بتربة خصبة ووفرة للمياه.

صممت هذه القطعة على أساس محطة للتجارب الخاصة بأصناف الأرز التي يمكن ان تتأقلم مع الظروف المناخية وذات الإنتاجية العالية ، وقد تم تجربة ما يزيد على 20 صنف منها حوالي 12 صنف تم استجلابها من جمهورية الصين بالتعاون والتنسيق مع مركز بحوث الأرز وبقية الأصناف من الأصناف المتداولة في غرب إفريقيا.

وقد حققت الأصناف المستجلبة من جمهورية الصين وهي أصناف هجين حوالي 4 أضعاف ما حققته الأصناف المتداولة في غرب إفريقيا. والجدير بالذكر بأن هذه المحطة تدار بواسطة فريق عمل من الخبراء من جمهورية الصين وخبراء من منطقة غرب إفريقيا وتحت إشراف تقني وإداري مشترك.



**SCRIBLAGE CONTRE
LES BACTERIOSES
IER/ADRAO**









وتتميز دولة مالى من حيث الموارد الطبيعية والبيئية والاستثمارية بما يلى :-

*** تتمتع بموارد مائية هائلة متمثلة في نهريين كبيرين وموسم أمطار يمتد إلى 8 أشهر في السنة تقريبا.**

*** اراضي رسوبية خصبة بملايين الهكتارات.**

*** ثروة حيوانية يقدر عددها ب 28 مليون رأس .**

*** مناخ استثماري محفز للمستثمر الأجنبي.**

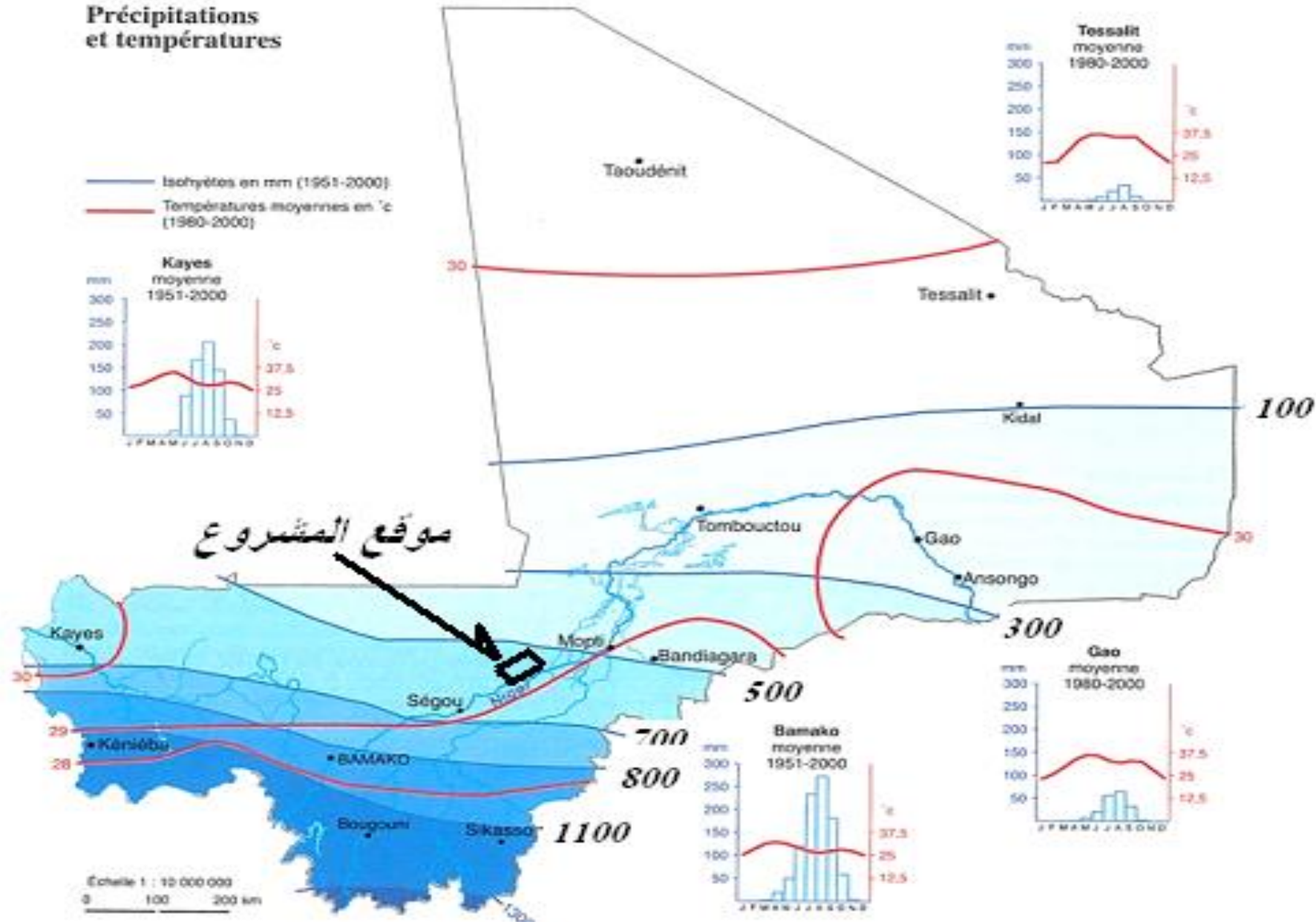
*** وغيرها الكثير من سياحة ، تجارة العبور ، خامات طبيعية متنوعة وإنتاج زراعي وحيواني يلامس الاكتفاء الذاتي.**

*** وغيرها الكثير.**

درجات الحرارة وتوزيع الأمطار بمالي

مطار

Précipitations
et températures





سد مركلة وهو سد تنظيمي هيدروليكي



والجدير بالذكر في هذا المقام أن الاستثمار بالقارة الإفريقية يواجه الكثير من التحديات ويحتاج إلى المزيد من المعرفة بشؤون وأسرار القارة الإفريقية الفضاء البكر، وإلى الحماية والتشجيع والرعاية من طرف الدولتين (الدولة المقر والدولة الأم) ، وهو تنفيذ لسياسات وإستراتيجيات تتبعها بعض الدول التي تهتم بالشأن الإفريقي فتقوم برعاية وتمويل ودعم القطاع الخاص وتشجيعه على خوض غمار الاستثمار لأنه أي القطاع الخاص صاحب الحظ الأوفر على البقاء والمنافسة والنمو والإبداع.

يوجد 3 فروع رئيسية للاستثمار هي :-

- الاستثمار في قطاع التجارة.

- الاستثمار في قطاع الخدمات.

- الاستثمار في قطاع الإنتاج .

أولاً : الاستثمار بقطاع التجارة .

ويشمل تسويق وبيع المواد الغذائية ، مواد البناء ، الأثاث المكتبي والمنزلي ، المواد الكهربائية ، المعدات الصناعية ، السيارات والمعدات والآلات ، الملابس ، مستلزمات الإنتاج الزراعي وغيرها الكثير.

ومن أهم مميزات الاستثمار بقطاع التجارة ما يلي :

- سرعة دوران رأس المال.
- لا يحتاج لرأس مال كبير بالمقارنة مع غيره.
- المرونة في طريقة الإدارة بالمقارنة مع غيره.
- يمكن إقامة النشاط على مساحة صغيرة نسبيا
- لا يحتاج إلى يد عاملة كثيرة .
- لا يحتاج إلى يد عاملة ذات تقنية فنية عالية.
- سهولة السيطرة على النشاط ومراقبته.
- يحقق أرباح أسرع من غيره.
- وغيرها

ثانيا : الاستثمار بقطاع الخدمات .

وتشمل الخدمات المصرفية ، الخدمات الفندقية ، خدمات النقل الجوي والبحري والبري ، خدمات الاتصالات ، الخدمات الصحية ، الخدمات التعليمية والتدريب ، خدمات السفر والسياحة ، شركات المقاولات ، المكاتب الاستشارية ، الخدمات العقارية وغيرها .

ومن أهم المميزات لمثل هذا النشاط انه يحقق عائد مجزي للمستثمر كما ان الدولة المقر تشجع هذا النشاط لأنه يخلق فرص عمل للمواطن المحلي كما أنه يحقق دعم للخزينة العامة للدولة المقر من خلال رسوم الضرائب التي يدفعها المستثمر من أرباحه وكذلك الأمر يعطي الإضافة للاقتصاد الوطني كنشاط خدمي

ويؤخذ عليه انه يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا ويحتاج إلى بنية أساسية عالية نسبيا من حيث توفير مقر وعدد لأبأس به من العاملين والمصاريف التشغيلية لآخري.

ثالثا : الاستثمار فى قطاع الإنتاج

وهو القطاع الاستثماري الأكثر تعقيدا والأكثر أهمية من بين القطاعات الاستثمارية سالفه الذكر

ويشمل عدة موارد نذكر منها :

- إنتاج النفط والغاز.
- مناجم الذهب والمعادن الثمينة.
- الموارد الطبيعية (الفوسفات ، الرخام ..الخ.
- الصيد البحري في أعالي البحار .
- الإنتاج الزراعي والحيواني.
- وغيرها .

ومن أهم متطلباته هي :-

- * رأس مال كبير.**
- * خبرة عالية وطويلة في المجال.**
- * دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.**
- * دفع تعويضات مجزية للسكان المحليين المقيمين بالقرب من موقع العمل.**
- * يحتاج إلى عقد اتفاقيات معقدة بين دولة المقر والمستثمر سواء كان قطاع خاص أو عام أو مشترك.**
- * سلسلة طويلة من الإجراءات والموافقات من طرف الدولة المقر.**

ومن ابرز عيوبه:-

- لا يحقق عائد سريع.
- يحتاج إلى استثمارات عالية جدا في الآلات والمعدات وتجهيز الموقع.
- يحتاج إلى عدد هائل من اليد العاملة الفنية والعادية.
- صعوبة السيطرة على الموقع لكبر المساحة والبعد عن المدن .
- يحتاج إلى عمالة فنية عالية التأهيل.
- بعض المنتجات تواجه تنافسية عالية في الأسواق العالمية.
- بعض الحالات تكون تكاليف الإنتاج عالية فيصعب تسويقها.
- وغيرها.

ومن خلال ما تقدم نرى ان الدولة الليبية قد اختارت الطريق الأهم و
الأصعب والأطول وهو الاستثمار في قطاع الإنتاج الذي يحتاج إلى رأس
مال كبير قد يصل إلى مئات الملايين من الدولارات وعشرات السنين
لإسترداد رأس المال ومن تم تحقيق الأرباح وإلى خبرة كبيرة بشؤون
الاستثمار بالقارة الإفريقية المليئة بالأسرار والتي يكتنفها الكثير من
الغموض .

وخلاصة القول فإن الاستثمار الليبي بجمهورية مالي وحدها قد وفر آلاف الفرص من العمل للسكان المحليين وسيوفر فرص اكبر مستقبلا ونذكر منه:

* مشروع إنتاج الأزر سيوفر 10.000 فرصة عمل تقريباً مع استكمال الخطة

*قطاع المصارف العديد من فرص العمل

*قطاع الخدمات النفطية كذلك العديد من الفرص

*قطاع التوعية والتعليم كذلك فرص عديدة

*قطاع شركات البناء فرص عديدة

*القطاع الخاص عشرات الفرص

*قطاع النقل الجوي والبري عشرات الفرص

*قطاع الوظائف الإدارية والخدمية فرص عديدة

من خلال البيانات الواردة في الشرائح السابقة نرى ان الاستثمار الليبي
بالقارة الإفريقية قد ساهم في تحقيق الأمن الوطني الليبي بخلق فرص عمل
لمواطني دول الجوار وخلق تنمية مستدامة والحد من عملية الهجرة غير
القانونية او النظامية وما يتبعها من مشاكل قانونية وصحية وثقافية.

التوصيات

* هناك العديد من الاستثمارات في مختلف المجالات وفي العديد من الدول الإفريقية ، وليس من الحكمة التخلي عنها بل يتطلب الأمر إعادة هيكلتها وتطويرها بما يخدم مصالح ليبيا و أمنها الوطني.

* تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بالقارة الإفريقية لأنه الأقدر على المنافسة والإبداع وذلك بتوفير القروض والرعاية والحماية أسوة ببقية دول العالم .

* تدريب وتأهيل كل من يرغب في خوض غمار التجربة الاستثمارية من حيث اللغات الأجنبية وعلوم الاستثمار حتى يكون قادر على التنافس مع المستثمرين الآخرين.

* وأخيرا فإن القارة الإفريقية عامة ودول الطوق خاصة هي دول جوار وامن ليبيا يتطلب ان تكون هناك علاقة حسن الجوار والمصالح المتبادلة والمشاركة معها وبالتالي يتطلب خلق فرص عمل في عين المكان للحد من الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وما يترتب عليها من مشاكل لا تخفي على احد.

فندق الصداقة – باماكو

علاق الاستثمار الليبي – العلامة البارزة بباماكو

مصدر فخر وعز لكل ليبي





أشكركم على حسن الاستماع